Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 4 (2025) • P: 44 - 37
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Good Governance and Its Role in Achieving Sustainable Development Goals in Sudan
An Evaluative Study of Sudan's Experience

Dr. Sayda Mamoun Suliman, Dr. Hamid Hamad Ibrahim Elfaig*
College of Business Administration | Future University | Sudan

Received: 02/01/2021
Revised: 23/01/2021
Accepted: 12/02/2025
Published: 30/04/2025

* Corresponding author: elfaig40@gmail.com

Citation: Suliman, S. M., & Elfaig, H. H. (2025). Good Governance and Its Role in Achieving Sustainable Development Goals in Sudan An Evaluative Study of Sudan's Experience. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(4S), 37 – 44. https://doi.org/10.26389/AJSRP.H040121

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to research and analysis the role of good governance in achieving sustainable development goals in Sudan, focusing on the nature of governance and its commitment to implementing the 2030 Agenda. Information was collected from various sources, including books, references, journals, and online databases to achieve the study's objectives. The study also relied on local and international reports, as well as other sources, and was supported by fieldwork that included interviews to gather both quantitative and qualitative data.

The findings indicate that Sudan has achieved some aspects of good governance, particularly in promoting gender equality in civil service employment. However, the country remains far from achieving sustainable development goals, especially in the economic sector, where income inequality is widening, and poverty rates are increasing. Additionally, the environment suffers from desertification, land degradation, and biodiversity loss.

The study recommends strengthening economic reforms to reduce poverty and improve the quality of life, in addition to adopting sustainable environmental policies to protect natural resources.

Keywords: Good governance, Sustainable Development, Sudan.

الحكم الراشد ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان
دراسة تقييمية لتجربة السودان

الدكتورة / سيدة مأمون سليمان، الدكتور/ حامد حمد ابراهيم الفايق*
كلية إدارة الأعمال | جامعة المستقبل | السودان

المستخلص: هدفت هذه الدراسة بالبحث والتحليل لدور الحكم الراشد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان، مع التركيز على طبيعة الحوكمة ومدى التزامها بتنفيذ أجندة 2030. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة كالكتب، والمراجع، والدوريات، والشبكة الدولية للمعلومات كما اعتمدت على التقارير المحلية والدولية، بالإضافة إلى مصادر اخرى، ودُعمت البيانات بعمل ميداني شمل مقابلات لجمع معلومات كمية ونوعية.

أظهرت النتائج تحقيق السودان لبعض جوانب الحكم الراشد، خاصة في تعزيز المساواة بين الجنسين في الوظائف المدنية. ومع ذلك، لا تزال البلاد بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث تتفاقم الفجوة في الدخل وتزداد معدلات الفقر. كما تعاني البيئة من التصحر، وتدهور الأراضي الزراعية، وفقدان التنوع البيولوجي.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز الإصلاحات الاقتصادية للحد من الفقر وتحسين جودة الحياة، إضافة إلى تبني سياسات بيئية مستدامة لحماية الموارد الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد- التنمية المستدامة – السودان.

المقـدمة:

تعد مشكلة التنمية من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية وخاصة المجتمعات التي تواجه عدم التوازن بين احتياجات المواطنين والموارد الطبيعية المتاحة والتي لم تستغل استغلالا أمثلا. النظرة العالمية الحديثة إتجهت نحو التنمية الشاملة أو التنمية المستدامة بدلا من التنمية الاقتصادية أو النمو الإقتصادي فالتنمية المستدامة هي تنمية موجهه لرفاهية الإنسان والمحافظة علي الموارد الطبيعية والبيئية حيث لا تنتهي بإقامة المشروعات التنموية بل تواصل المعالجات المجتمعية فالاهتمام بالعنصر البشري هو أداة التنمية وهدفها الرئيسي. (عبد الرحمن الحسن، 2013)

تعد التقارير الإنمائية الصادرة من الامم المتحدة بمثابة النواة أو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم وخاصة العالم العربي نلاحظ أن أبعاد الحوكمة المختبرة لا تكفي لشرح التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة وحدها. في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط ، تُظهر العوامل الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو التعليم أو الموقع الجغرافي آثارًا كبيرة على تحقيق التنمية المستدامة في حين أن هذه يمكن أن تتأثر إلى حد ما بترتيبات الحوكمة، لا ينبغي التقليل من تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان الأقل أو الأقل نموا. وكان المقصود من هذه التقارير التركيز علي ابعاد التنمية المستدامة والترابط بين مستويات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي بالاعتماد علي مبدأ المشاركة والتخطيط الاقتصادي وفي مجال الصحة والبيئة وذلك بتحقيق قدر من العدالة والمساءلة والشرعية في تمثيل الحكم وتحقيق الديموقراطية وهذا ما يعرف بمبادي الحكم الراشد.

إن تحقيق التنمية المستدامة في السودان والدول العربية يتطلب وجود نظام حكم يتصف بالمشاركة والشفافية والجدية، وربما الديمقراطية، وهو ما أكدته تقارير الأمم المتحدة حول الحوكمة الراشدة كعامل أساسي لتحقيق التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019). كما يجب أن يكون الحكم مؤسسًا على مبادئ سيادة القانون، وحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية، إلى جانب الاعتماد على إدارة قومية تتصف بالكفاءة والمساءلة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد (الإسكوا، 2017). يعد إشراك جميع الفئات في عملية صنع القرار، بما في ذلك القطاع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والروابط الاجتماعية، من العوامل الحاسمة في تعزيز التنمية المستدامة (زايد، 2020). علاوة على ذلك، فإن تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وتعزيز المساواة بين الجنسين يسهم في تحقيق تنمية شاملة وعادلة (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2018).

فوجود الحكم الراشد مهم لعملية التنمية المستدامة وأثبتت بعض الدراسات التي أجراها البنك الدولي أن هنالك علاقة بين الحكم الراشد وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. لذلك هدفت هذه الورقة لتسليط الضؤ علي العلاقة بين الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة متخذة السودان نموذجا.

أهمية الدراسة وأهدافها:

نظرًا لأهمية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في السودان.
2. تقييم مدى التزام السودان بمبادئ الحوكمة الرشيدة وفقا للمؤشرات الدولية.
3. استعراض التحديات التي تواجه السودان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. اقتراح حلول لتعزيز الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

إن من التحديات الكبيرة التي تواجه السودان هي مشكلة تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من وفرة موارده الطبيعية مثل الثروة الحيوانية والغابات والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. ومع ذلك، لا تزال معدلات الفقر مرتفعة ويعاني الاقتصاد من أزمات متكررة، ممايثير تساؤلات حول سبب عدم استغلال هذه الموارد بفعالية. من جهة أخرى، يعتبر الحكم الراشد عنصرا مهما في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يساهم في تحسين الإدارة والحد من الفساد وتعزيز سيادة القانون. لذلك، تتمثل **المشكلة الرئيسية** لهذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الحكم الراشد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان والى اي مدي يسهم الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، وماهي العقبات التي تعيق تحقيق هذه الأهداف؟ مع التركيز على دور السياسات الحكومية، الإدارة الفعالة، والمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد طرحت بعض الأسئلة التي تساعد في فهم المشكلة:

1- هل إستطاع السودان تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة ؟
2- هل هنالك علاقة بين التنمية المستدامة والحكم الراشد؟

3- كيف يمكن للسودان تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها وأهدافها

تعرف التنمية بالمستدامة إذا كانت تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وبهذا المفهوم، تمثل التنمية المستدامة رؤية استراتيجية للدول تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يتمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة في رفع مستوى معيشة الأفراد، وتقليص الفجوة في الاحتياجات الأساسية والدخل بين المواطنين، وتحسين جودة التعليم ونوعية الحياة، بما يسهم في تحقيق مجتمع أكثر استقرارا وازدهارا.

أبعاد التنمية المستدامة:

- **البعد البيئي :** يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال: تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكلة تلوث المياه، وانجراف الأراضي والتصحر...الخ
- **البعد الاقتصادي:** التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة تعني إجراء تخفيض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة الإنتاج، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق نمو اقتصادي. وفقا لتقرير البنك الدولي (2022)، يعيش 46% من سكان السودان تحت خط الفقر، مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة تحديا كبيرا . حيث تشير البيانات إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة يمكن أن يرفع متوسط الدخل بنسبة 20% خلال 10 سنوات(UNDP, 2021). اضافة الى تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال تحسين الكفاءة الانتاجية، وتنويع المصادر الاقتصادية لتحقيق استقرار طويل الأمد.

ولمعرفة مدى تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على التنمية المستدامة، يمكن مقارنة السودان مع دول أخرى ذات تحديات مماثلة:

1. السودان وإثيوبيا

فمن ناحية الفقر يعيش 46% من سكان السودان تحت خط الفقر، مقارنة بـ 37% في إثيوبيا

البنك الدولي (2022). اما من ناحية النمو الاقتصادي يعتمد السودان بشكل رئيسي على الزراعة والنفط، بينما تستثمر إثيوبيا في التصنيع والطاقة المتجددة، مما ساعدها من تحقيق نمو اقتصادي سنوي بلغ 6.4% مقابل 1.2% في السودان وذلك عام 2021. وفي مجال الطاقة المتجددة فعلي الرغم من امتلاك السودان إمكانيات هائلة في الطاقة الشمسية، الا ان إثيوبيا تفوقت بمشاريع مثل سد النهضة، الذي عزز إنتاج الكهرباء وساهم في الصادرات الإقليمية للطاقة.

2. السودان وزيمبابوي

في عام 2022 شهد السودان تضخمًا بلغ 245% ، بينما تجاوز 280% في زيمبابوي وذلك بسبب السياسات النقدية غير المستقرة وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2022)

اما في مجال الإصلاحات الاقتصادية فقد بدأت زيمبابوي منذ 2020 تنفيذ إصلاحات لتحفيز الاستثمار وتقليل الاعتماد على الواردات، بينما لا يزال السودان يعاني من ضعف جذب الاستثمارات بسبب عدم الاستقرار السياسي. ومن ناحية التنمية الزراعية رغم ان اعتماد البلدين على الزراعة، الا ان زيمبابوي حققت نجاحا في تحسين الإنتاج الزراعي من خلال دعم المزارعين الصغار، بينما لا يزال السودان يعاني من ضعف البنية التحتية والتقلبات المناخية.

3. السودان ونيجيريا

يعتمد كل من السودان ونيجيريا في مجال قطاع النفط على صادرات النفط، لكن نيجيريا نجحت في تنويع اقتصادها عبر تعزيز قطاع التكنولوجيا والخدمات، بينما يعاني السودان من تذبذب العائدات النفطية بعد انفصال جنوب السودان . وفقا لتقرير المؤشرات الاجتماعية يبلغ معدل الفقر في السودان 46%، مقارنة بـ 40% في نيجيريا، رغم أن الأخيرة تمتلك اقتصادًا أكثر تنوعًا وإنتاجية صناعية أكبر. البنك الدولي (2022). تستثمر نيجيريا أكثر في مجالي التعليم والصحة، إذ يصل إنفاقها على التعليم إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 3% فقط في السودان، مما يؤثر على رأس المال البشري.

ومن خلال التحليل والاستنتاج يمكن للسودان أن يستفيد من تجربة تطوير الطاقة المتجددة في إثيوبيا، والتنويع الاقتصادي في نيجيريا، وإصلاحات السياسات الزراعية والمالية في زمبابوي. اما من ناحية العوامل السياسية فهي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية، فقد

حققت دول مستقرة نسبيا مثل إثيوبيا ونيجيريا نجاحا مقارنة بالسودان وزيمبابوي اللتين تواجهان تحديات سياسية واقتصادية مماثلة.

- **البعد الاجتماعي والإنساني:** يعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية إلى جانب تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات الأكثر ضعفا.
- **البعد التكنولوجي:** يعني تحول المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تقنيات صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، ويشمل ذلك البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية واستبدال الوقود بالكهرباء في وسائل النقل. أبو النصر، مدحت، م.، & ياسمين ،م.(2017)
- كل هذه المفاهيم تشير الي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة. تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة(UNDP، 2015)

يتضح من التعريفات السابقة، أن التنمية المستدامة تركز على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية. لكن في سياق الدول النامية، يرى الباحث أن البعد السياسي ينبغي أن يكون جزءًا هاما من التعريف،لانه يلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار وضمان استدامة التنمية على المدى الطويل.

أهداف التنمية المستدامة:

وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. من خلال 17 هدفًا للتنمية المستدامة ، كما أوضحت الأجندة الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم والتي تشمل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. حيث وقع السودان علي الوثيقة الاممية التي تحتوي علي 17 هدفا ضمن 193 دولة في سبتمبر 2015.

أهداف التنمية المستدامة الـ17:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار .
4. ضمان تعليم شامل ومنصف وعالي الجودة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام.
7. ضمان الحصول على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة للجميع.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وضمان العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة، شاملة للجميع، ومستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ والحد من آثاره.
14. حماية المحيطات والبحار، والاستخدام المستدام للموارد البحرية.
15. الحفاظ على حياة النظم الإيكولوجية البيئية البرية وإدارتها بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. التشجيع علي إقامة مجتمعات مسالمة ، وضمان العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

مفهوم الحكم الراشد، أبعاده وعناصره

ظهر مصطلح الحكم الراشد منذ حوالي ثلاثة عقود من قبل «مؤسسات الأمم المتحدة و« يعني »الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة مهنيا بتطوير موارد المجتمع وتحقيق حاجات المواطنين وتحسين نوعية حياتهم، من خلال مشاركتهم ودعمهم.

عرف برنامج الامم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الراشد: بأنه ممارسة السلطة بجميع انواعها (السياسية والاقتصادية والادارية لادارة شؤؤن الدولة علي كافة المستويات ويشمل الاليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"

كما عرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) الحكم الراشد: هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

بالرغم من تعدد التعاريف، لا تزال الحوكمة مفهومًا متنازعًا عليه ، بدون تعريف متفق عليه عالميًا. السمة المشتركة عبر التعريفات المختلفة للحكم هي التمييز بين الحكومة والحكم ، ورفض وجهة نظر الدولة ككيان مترابط والحكومة كجهة فاعلة أساسية وموحدة مسؤولة عن صنع السياسات وتنفيذها. بالرغم من اختلاف التعاريف للحكم الراشد الا أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن المجتمع. (عبد الحليم الزيات، 2002.)

أبعاد وعناصر الحكم الراشد:

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد من اجل ممارسة السلطة السياسية والاجتماعية والأقتصادية وفق أليات يحقق بها المصالح المشتركة من خلال تجسيد ثلاثة أبعاد مختلفة وهي البعد السياسي ؛ الأقتصادي والبعد التقني.

- **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة وكيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة شرعية والتمثيل القانوني والشرعي بالنسبة للمجتمع ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، كما أشرنا من قبل ، تعتمد الحوكمة ، على عكس الحكومة ، بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المشاركة. في السياق المحدد لحوكمة الاستدامة ، تم التأكيد على أهمية المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها من قبل العلماء والممارسين مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من السلطات ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** التعرف على أساليب الدولة في اتخاذ القرارات والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى فيما يتعلق بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع.، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من ناحية، وكذلك علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من ناحية أخري .
- **البعد التقني:** تتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها. وهي تعتبر جوهر الحكم الراشد الذي يقوم على عنصرين - الحوكمة الإدارية والخدمة العامة، ويتطلب أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، وأن يخضع الموظفون لواجباتهم المهنية فقط ويتم اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة. (درغوم أسماء ، 2009).

وبتحليل هذه الابعاد الثلاثة، يمكن القول بأن التحدي الأكبر الذي يواجه الدول النامية هو تحقيق التوازن بين الاستقلال الإداري ونفوذ القوى السياسية والمالية التي تعيق تحقيق إدارة عامة كفؤة وفعالة.

ويتضح من التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة أنه لا يمكن لإدارة عامة أن تكون فاعلة دون استقلالها من نفوذ رجال السياسة.، كما أنه لا تستطيع الإدارة السياسية وحدها تحقيق إنجازات في السياسات العامة دون إدارة عامة قوية، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة، والمحاسبة، والشفافية. لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة في صنع القرار، والمحاسبة لضمان تحقيق الأهداف والشفافية في إدارة الموارد والسياسات (آليات الحكم الراشد). وبناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم وضمانة حرياتهم.

ومن أهم المعوقات التي تعترض تحقيق الحكم الراشد في بعض الحالات، مثل الدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية أو الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات. فعلى الرغم من ان الحكم الراشد يرتكز على مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمحاسبة، إلا أن غياب الاستقلالية المؤسسية في بعض الدول يجعل من الصعب تحقيق هذه المبادئ بشكل فعال، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين السلطة والمجتمع. على سبيل المثال، نجحت بعض الدول مثل السويد وكندا في تطبيق الحكم الراشد من خلال مؤسسات مستقلة وفعالة، بينما تعاني دول أخرى من هيمنة السياسة على الإدارة العامة، مما يحد من تحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

ان الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية ومستقلة تحقق معدلات تنمية اقتصادية أعلى بنسبة 30% مقارنة بالدول التي تعاني من ضعف المؤسسات والفساد الإداري. وفقا لمؤشر الحكم الراشد الصادر عن البنك الدولي (2022).

كما أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة طويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة

عناصر الحكم الراشد:

يشتمل الحكم الراشد علي ثلاثة عناصر رئيسية وهي الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. للحكومة دورها الخاص في تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة؛ كما يعمل القطاع الخاص علي خلق وتوفير فرص العمل وتحقيق الرفاه لافراد المجتمع أما منظمات المجتمع المدني فتهيئ للتفاعل الاجتماعي والسياسي بتسخير الأفراد والجماعات للمشاركة السياسية والأجتماعية والأقتصادية. المصدر: الحكم الراشد ودوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول العربية (2012 – 2013)

منهجية الدراسة:

هذه الدراسة اعتمدت على النهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات من خلال مقارنة المؤشرات المتعلقة بالحكم الراشد ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان التي اعتمدت علي المصادر الثانوية خاصة الوثائق الصادرة من المنظمات الدولية والمصادر المنشورة وغير المنشورة وخاصة الدوريات والكتب المتاحة وعلي مصادر المعرفة الرقمية . كما اعتمد البحث في جانبه المختص بالمعلومات عن السودان علي التقارير الرسمية والمؤتمرات الحكومية والتقارير الدولية إضافة للمسح الميداني الذي تم من مقابلات مع بعض المواطنين. كما تم إدراج إحصائيات وأرقام من مصادر موثوقة لدعم التحليل.

من أجل إجراء التقييم والتحليل تم وضع ما توصلت إلية الدراسة علي جدول مقارنة، هدف الي ما تم تحقيقه من أهداف التنمية المستدامة.

جدول مقارنة: دورعناصر الحكم الراشد ومدى الالتزام به في السودان

الجهة المسئولة	العنصر	درجة التحقق
الحكومة	**تهيئة البيئة السياسية والقانونية**	**40%**
القطاع الخاص	**خلق وتوفيرفرص عمل وتحقيق الرفاه**	**60%**
منظمات المجتمع المدني	**التفاعل الاجتماعي والسياسي للمشاركة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية**	**50%**

المصدر: الباحثان

على الرغم من تصديره للذهب الأصفر والأسود، إلا أن السودان من أفقر دول العالم النامي، حيث يعيش غالبية سكانه تحت خط الفقر. مع انه يذخر بثروات حيوانية ضخمة وبغابات شبه أستوائية وكم هائل من الكائنات الحية الضرورية للحفاظ على التنوع الحيوي هذا دون الحديث عن موارده الطبيعية التي لم تستغل الاستقلال الأمثل.

ولكن في مقابل ذلك يعاني شعبه الفقر واستنزاف للثروات مما يرهن الأجيال القادمة ويُفقد الطبيعة توازنها، لذلك هدف هذا البحث لدراسة العلاقة بين طبيعة الحكم وخاصة الحكم الراشد والتنمية المستدامة في السودان.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السودان

بناءا علي الخطة التي وضعتها الحكومة سيتم تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في السودان علي ثلاثة خطط إستراتيجية وهي : (2017-2020) ، (2020-2025)، (2025-2030 م) وفقا للأولويات التي حددتها، بناءً على الأهداف التي لم تتحقق في الألفية الإنمائية المنتهية عام 2015، والتي سيتم التركيز على مراجعتها ومتابعة تنفيذها وفقا لبرامج التنفيذ. وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

1. القضاء علي الفقر بجميع أشكالة في كل مكان.
2. القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان تعليم شامل ومنصف وعالي الجودة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإداراتها بشكل مستدام.

بالإضافة إلى ثلاثة أهداف أخرى ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030:

1. الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

2. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، وضمان العدالة، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.
3. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

(ديوان المراجع القومي – السودان، 2018. تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السودان، الخرطوم).

جاهزية الدولة :

تم اعتماد المراجعة في هذه المرحلة على المنهج الأول، وهو مراجعة وتقييم مدى جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال سبعة عناصر رئيسية:

1. **الالتزام السياسي والإيمان بالمسؤولية الوطنية تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:** بدأ هذا الالتزام منذ توقيع السودان على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015. علي الرغم من أن جزء كبير من هذه الأهداف كان ضمن أوليات الدولة وأهدافها المضمنة في إستراتجيتها الألفية الإنمائية المنتهية في 2015م من خلال 8 أهداف وتم إعداد تقارير بذلك في الاعوام (2010-2015م) بواسطة المجلس القومي للسكان. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل آلية وطنية للإشراف على تنفيذ هذه الأهداف بموجب القرار الجمهوري رقم (117) بتاريخ 7 أبريل 2016، برئاسة نائب رئيس الجمهورية ومقرها وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
2. **خلق حالة من الوعي العام بشأن أهداف التنمية المستدامة والتشجيع على الحوار ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة:** تم تكليف المجلس القومي للسكان كنقطة ارتكاز وطنية للبرنامج الوطني للتنمية المستدامة، مع مهام تشمل التنسيق مع الشركاء، توطين الأهداف والمؤشرات، بناء القدرات، متابعة التنفيذ، وإعداد التقارير الوطنية والدولية.
3. **توزيع المسؤوليات على الجهات الحكومية والجهات المعنية:** تم تشكيل الآلية الوطنية للإشراف على أهداف التنمية المستدامة، وتحديد مهام واختصاصات كل جهة وفقا للقرار الجمهوري.
4. **إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية الدولة:** تم إدماج هذه الأهداف في الاستراتيجية الثالثة للدولة للفترة (2017-2020) على المستويين الاتحادي والولائي، وتمت مطابقتها مع الاستراتيجيات القطاعية.
5. **تصميم ووضع الأنظمة لقياس ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:** تم إعداد استمارات للتقارير الدورية للوحدات التنفيذية كل ستة أشهر لقياس التقدم المحرز في التنفيذ، بالإضافة إلى دور الخبراء المختصين في كل وحدة.
6. **وضع خطط أساس لبيان الوضع عند بداية عملية التنفيذ لمختلف المؤشرات:** تم إعداد تقارير وطنية في الأعوام (2010-2015) بواسطة المجلس القومي للسكان لتحديد الوضع الأساسي لمختلف المؤشرات.
7. **وضع إجراءات للمراقبة وتقارير الإنجاز المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنية:** تم رفع مسودة لمجلس الوزراء والبرلمان للمصادقة عليها بخصوص إجراءات الرقابة والمتابعة ووضع الأنظمة والمسائلة. تقرير (ديوان المراجع القومي السوداني - 2018 حول جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة).

الخلاصة:

على الرغم من أن السودان وضع خطة إستراتيجية متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق ثلاث مراحل (2017-2020، 2020-2025، 2025-2030)، الا ان النتائج لم تر النور علي أرض الواقع، لم تؤدي السياسات والإجراءات المتبعة إلى تحقيق تحسين ملموس في المؤشرات الاجتماعية حيث إزدادت فوارق الدخول بين طبقات المجتمع وبالتالي ارتفعت معدلات الفقر والبطالة في السودان. كما استمرت الفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية حيث شهدت بعض الأقاليم تراجعا في مستويات التعليم وارتفاع في نسبة الأمية. اما بالنسبة لهدف توفير العمل اللائق للجميع لم يتحقق حيث إرتفع معدل البطالة وخاصة وسط الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد العليا. ولكن في المقابل، تحقق تقدم محدود في مجالات مثل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، خاصة في الخدمة المدنية.

لذا ترتبط التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بالحكم الراشد، إذ إن غياب آليات الحكم الراشد وإصلاحات الإدارة العامة يؤثر سلبا على تحقيق تنمية مستدامة متكاملة. كما أن غياب الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية يؤثر على قدرة الدولة في توفير بيئة اقتصادية واجتماعية مناسبة للنمو ولتحقيق التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

تشير النتائج إلى أهمية التمويل الحكومي الكافي لتوفير الخدمات العامة من أجل عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب ، كما ينص المبدأ الأساسي لخطة عام 2030. ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيق أليات الحكم الراشد في السودان.
2. لم تحقق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة تحسينات ملموسة في مؤشرات الفقر والبطالة والتعليم.
3. هناك فجوة واضحة بين التخطيط والتنفيذ بسبب عدم كفاية التمويل، وضعف آليات الرقابة والمساءلة.
4. حققت بعض النجاحات المحدودة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لكن دون تأثير واسع النطاق.
5. تؤثر الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي بشكل مباشر على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة.
6. لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تطبيق مبادئ الحكم الراشد، بما يشمل الشفافية، والمساءلة، والاستقرار المؤسسي.
7. التعليم والابتكار عنصران رئيسيان لتحقيق تنمية مستدامة، حيث يؤدي التعليم الجيد إلى خلق قوى عاملة قادرة على دفع عجلة التنمية.
8. ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والطاقة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

التوصيات:

فيما يلى اهم التوصيات وفقاً للنتائج التى توصلت اليها الدراسة:

1. تطوير سياسات اقتصادية أكثر كفاءة لدعم الفئات الهشة، وتحقيق توزيع عادل للموارد، وتقليل الفجوات التنموية.
2. إطلاق برامج تشغيل مستدامة تستهدف خريجي الجامعات والفنيين، مع التركيز على ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة.
3. تعزيز الاستثمار في الزراعة والموارد الطبيعية من خلال سياسات داعمة للاستثمار المحلي والدولي، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي.
4. تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لضمان إعداد قوى عاملة مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل وتسهم في التنمية الاقتصادية.
5. تعزيز آليات الحكم الراشد من خلال الإصلاح المؤسسي، وضمان الشفافية، والمساءلة في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة.
6. العمل على إحلال السلام والاستقرار كشرط أساسي لتحقيق التنمية، من خلال تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول العادل للعدالة والخدمات الاجتماعية.
7. زيادة التمويل الحكومي لقطاعات الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، لضمان عدم ترك أي فئة مجتمعية متأخرة عن ركب التنمية.
8. تعزيز الشراكات الدولية والاستفادة من الدعم الفني والمالي المقدم من المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان.

المراجع :

المراجع العربية:

- الحسن، ع .(2017) .دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية .
- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، ج 2، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002 ص158).
- بوزيد، س ، الحكم الراشد ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية ، 2012-2013 ،ص 85،86).
- ديوان المراجع العام – السودان .(2018) .جاهزية الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أبو النصر، م.، وياسمين، م .(2017) .التنمية المستدامة: مفهومها، آلياتها، مؤشراتها .المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- درغوم، أ .(2009-2008) .البعد البيئي في الأمن الإنساني .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .(2017) .الحوكمة من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية .الأمم المتحدة.
- أحمد زايد .(2020) .دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة بالدول العربية .مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 45، العدد 2، ص 120-140
- المجلس العربي للطفولة والتنمية .(2018) .تعزيز المساواة بين الجنسين كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

المراجع الأجنبية

- United Nations Development Programme (UNDP). (2015). Human development report 2015: Work for human development. United Nations.
- World Bank. (2003). Sustainable Development in a Dynamic World: Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life. World Bank Group.
- United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.
- International Monetary Fund. (2020). Sudan: Staff report for the 2020 article IV consultation. IMF.